

التنسيق الحضارى
بين تخلف التنمية وتتمية التخلف

مقدمة:

- تتعدد تعريفات المدينة كمستوطنة حضرية من صنع الإنسان ساهم في تشكيلها عوامل جغرافية وتاريخية وقوى سياسية واجتماعية واقتصادية وربما دينية وعقائدية.
- وتكاد تكون المدينة في طبيعة إنجازات الإنسان وابتكاراته فهي حشد تعبوى للطاقات الخلاقة ومخزن هائل للمعارف والخبرات الإنسانية وبؤرة لاستقطاب القوى الفكرية الإبداعية، ولذلك فإن المدينة والمدنية مترادفات والحضر والحضارة متتاليات يختلط بعضها ببعض كما تمتاز السوائل فى الأوانى المستطرفة لكل منها دوره الفاعل فى تكامل التفاعل !!
- ففى وعاء المدينة تنبت الثقافة وتترعرع، وتتحول النتيجة الحضرية إلى ازدهار حضارى إذا أحاطتها الظروف المواتية حيث تكتسب المدينة حياتها من حياة منشئها، وتستدام حيويتها من حيوية ساكنيها، ومن المفروض أن تكون مؤهلة دائماً لإنعاش قدراتها وتجديد نسيجها فتلتزم خططها التنموية بتطوير منشآتها وتحسين مرافقها وصيانة تراثها والحفاظ على قيمها وطابعها.

- وهذه الأمور جميعا متعلقة بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والتوجهات السياسية تدعمها فى ذلك الجوانب العمرانية والمعمارية، وحين نتعرض لموضوع التنمية العمرانية فى مصر يلزم أن نستعرض الأهداف والضوابط التى تحكم مجالات التنمية المختلفة ودور الأطراف المعنية بها والعناصر الفاعلة فيها وظاهر الصورة التى وصلت إليها باعتبار أنها نتاج مشترك وإفراز مجتمع.
- ولابد أن تلتزم مسارات التنمية المستدامة أولا وقبل كل شىء بالحفاظ على البيئة العامة بخصائصها ومكوناتها وإيجاد التوازن الدقيق بين مجالاتها الثلاثة:
- **المجال الطبيعى** أو المحيط الحيوى المكون من الغلاف الجوى (الهواء، والمحيط المائى والمسطح الأرضى (التربة) وهو يشمل كل ما يمثل مقومات الطبيعة العذراء.

• **المجال التقنى** أو المحيط العمرانى وهو منظومة المنشآت والأعمال التى يصنعها الإنسان ويشيدها فى نطاق المحيط الحيوى وتمثل بذلك تراث الإنسان وإنجازاته وبصمته على المكان.

• **المجال الاجتماعى** أو المحيط المعنوى وهو منظومة وجود الإنسان فى المكان وتفاعل ذكائه مع المحيط الحيوى والعمرانى ويمثل النظم الاجتماعية والإدارية والعقائدية والمذهبية والفلسفات والعادات والتقاليد التى تتبلور على أساسها جميعا ثقافات الشعوب والأجناس.

- وتهدف التشريعات والتنظيمات والضوابط لعمليات التنمية العمرانية بالإضافة إلى ما سبق ذكره ما يأتي :
- توفير المقومات الأساسية لمعيشة كريمة للإنسان من متطلبات الإسكان والعمل والصحة والتعليم والثقافة والترفيه والرياضة مع حماية مقدساته وخصوصياته.
- تنفيذ مخططات التنمية العمرانية فيما يخص توزيع الكثافات السكانية والسيطرة على اتجاهات النمو العمراني وتوزيع مجالات العمل والأنشطة الإنسانية واستخدامات المناطق والمواقع في المدينة وتخطيط شبكات المرافق والخدمات العامة بمختلف أنواعها وشبكات الطرق والمواصلات الداخلية والخارجية بالاتساعات والقدرات المناسبة لمواقعها وعلاقاتها ووظائفها.
- إضفاء طابع الجمال والتناسق على البيئة العمرانية بالتحكم في أنماط المنشآت المعمارية من حيث ارتفاعات المباني وعلاقتها بالشوارع وانسجام الواجهات وتوفير الميادين بعناصرها الرمزية الصرحية والجمالية والحدائق العامة وساحات الأنشطة الرياضية والترفيهية والثقافية.
- ويساعد على ذلك التنسيق الحضاري كضابط للإيقاع بين عناصر التنمية الحضرية المختلفة لرفع مستوى جودة الحياة في المدينة.

• انحرافات هدامة فى التنمية المستدامة:!!

- إن أسوأ ما تصاب به المدينة خلال نموها العمرانى غياب التنسيق الحضارى بين كافة الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ ومتابعة هذه العملية وإحكام ارتباطها بالمخططات الموضوعية والأهداف والضوابط الملزمة بالتعامل معها وبها، والذي تكون نتيجته ما نشاهد اليوم من انفلات خارج الحيز العمرانى للمدينة كالأخطبوط تطوق أذرعه الأرض الزراعية بالبناء العشوائى وتكبل أطراف المدينة بالإسكان الرث والعمران القبيح !!
- وخلال الهرولة المتسارعة والاستسلام الجاهل لضغط الانفجار السكانى يسقط سهوا من التنمية المستدامة خلايا سرطانية فى جسم المدينة كحكر أبو دومة وعزبة أبو حشيش وعزبة أو قرن وخرائب دابر الناحية وأطلال المدابغ ومعروف وغيرها كثير.
- ونعود إلى المعمار العشوائى أو معمار تنمية التخلف فتصدمنا صورة القبح والفجاجة وفساد البيئة بأحلى معانيها.. أكوام من البيوت بمحيط المدينة على هيئة صناديق ضخمة من الطوب الأحمر الرخيص وأعواد - ولا أقول أعمدة - من الخرسانة المسلحة وقد تركت المباني عارية بدون كسوة أو تشطيبات تبرز من أسطحها أشاير " أعواد الخرسانة " لتؤكد نواياها المبيتة لاستمرارية تنمية التخلف فتلوث البيئة رأسيا فى المستقبل مثلما لوثتها أفقيا فى الحاضر.

- أما الشارع الذى يترك المدينة ويغامر بشق مسار له فى النسيج العشوائى فسرعان ما يصاب بالهزال والمرض وينكمش إلى حارة أو عطفة أو زقاق أو مجرد خيط واه فى نسيج العنكبوت، ويدخل فى شبكة من الدروب الترابية لا تعرف بدايتها من نهايتها حيث تضيع معالمها فى أكوام القمامة التى تتصاعد منها الروائح والغبار فتتكشف معها كل إدعاءات الإصلاح والنهوض بالبيئة.
- هذه العشوائيات أو مناطق التنمية المستدامة للتخلف تهبط بمستوى حياتنا لدرجة يصعب تصور وجودها فى الحيز العمرانى للمدينة ولذلك فقد اشتهرت باسم قاع المدينة وإن كانت لا تتوسطها كما قد يتبادر للذهن، ولكنها بالعكس نبتت عشوائيا على هوامشها كالطفح على جلد المريض!!
- وترتسم على وجوهنا علامات الاستفهام والتعجب عن كيفية ظهور هذا الكم الهائل من العشوائيات تحت السمع والبصر لمتخذ القرار.
- وعلى الجانب الآخر تبدو صور النقيض الصارخ لتلك الصورة، تتجسم فى تنمية متسارعة لمناطق جديدة شرق وغرب القاهرة حيث انبثقت تجمعات تأخذ طابع منتجعات الإسكان الفاخر بما تضمه من قصور وفيلات بالحدائق وحمامات السباحة على مقربة منها الملاعب الرياضية والمراكز الترفيهية وساحات الجولف ومضمار ركوب الخيل.
- وانسجاما مع عصر العولمة أطلق عليها أسماء أجنبية فى انتحال مبتذل لمسميات الآخرين مثل: دريم لاند – بيفرلى هيلز – بل فيل – جاردينيا – بالم هيلز – ستيلادى مارى – قطامية هايتس... يوتوبيا !!

• وانطلق المستثمرون في هذه التنمية العمرانية التي لا أولوية لها في احتياجات المجتمع إلى البنوك فسحبوا منها الملايين ليجمدوها في مباني الإسكان الاستفزازي الفاخر، وأثبتت التجربة اللامنطقية – ولكن بعد فوات الأوان – أن العرض لهذا النوع من الإسكان أكثر من الطلب ففزع أصحاب هذه المشروعات يحاولون تنشيط حركة البيع بعدد من الإغراءات ووسائل التحفيز ولكن تبدو الصورة في مجملها تراجيكوميديا " إسراف هنا وتقدير هناك " ويصبح خطاب الإدعاء بإعادة التوازن للبيئة العمرانية للمدينة المصرية حبرا على ورق!!

• ثم ماذا عن التنسيق (الحضري) الحضارى؟؟

• تعد الدولة حاليا عن طريق وزارة الثقافة قانونا للتنسيق الحضارى كانت دوافعه الحقيقية ما يسود المدينة المصرية من مظاهر القبح والفجاجة وانحصر الثقافة وهبوط الذوق العام بل وغياب الوعي بالبيئة العمرانية فقد أصبح التعايش مع التلوث البصرى ظاهرة تفصح عن خلل فى الحواس أفضى إلى تبدل الإحساس وضمور ملكة التذوق والتفضيل الجمالى. ومظاهر التلوث البصرى هى الأعراض الظاهرة للخلل الوظيفى والإدارى للمكونات الحيوية للنسيج العمرانى، ولهمجية التعامل مع مرافق المدينة ومنشأتها وكشاهد على الإهمال والتسيب وسوء الإدارة.

• ويفضى انعدام الاهتمام بالصيانة إلى قبح وقذارة البيئة العمرانية فضلا عن ضياع الثروة القومية العقارية ويسارع بذلك تحول شركات القطاع العام التى كانت مخصصة أصلا لصيانة المباني إلى مجالات أخرى أوسع نطاقا وأوفر ربحا تاركة وراء ظهرها هذا الواجب القومى للصيانة.

• ولا تفقد الثروة العقارية ذات القيمة التراثية فى مصر بسبب إهمال الصيانة فقط بل وبالممارسات المتخلفة التى يدفعها الجهل النشيط لمحو المعالم الجميلة لعمارات وسط البلد ذات الطرز الكلاسيكية الأصيلة بإباحتها تعليتها بطوابق إضافية لا علاقة لها بطرزها أو مواد بنائها وكذلك بإطلاق الذوق الفاسد لتغيير واجهات الدكاكين بالدور الأرضى على الشارع باسم التحديث و" الديكور " ويعجل بانهاض هذه العمارات التراثية تغيير الاستعمالات الداخلية لها حيث حولتها شركات التأمين المسئولة عن إدارتها إلى مكاتب إدارية بعد مصادرتها خلال تأمين ممتلكات الأجانب فى الستينات.

• سلوكيات مظهرية للتحضر :

• وبتفسير مغلوط للتنسيق الحضارى اتجهت مظاهر التحديث الخادع إلى مجالات الإعلان فانطلقت الشركات المتخصصة مع رجال الأعمال وعملاء الاستيراد الاستهلاكي إلى الشوارع والميادين الرئيسية في المدينة ليغمروها بوابل من الملصقات واللوحات بكل الحجم والألوان والإضاءة المبهرة ولتحتل الأرصفة وتغتصب مواقع في نهر الطريق وتعتلى الصواري وترتسم على الجدران بدلا من الجداريات الفنية وتتربع على أسطح العمارات بحجومها العملاقة ويصبح الإعلان هو معمار الشارع والميدان.

• وهكذا يتحول الشارع إلى ساحة مفتوحة لنشر ثقافة الاستهلاك وتحتل منتجات الشركات عابرة القارة متعددة الجنسيات من عالم ماكدونالد وشركاه وفراخ كنتاكي والبييتزا هت تطفئ عطشها الكوكاكولا وأخواتها " سفن أب " أى تقفز سبعة فوق " وتبقى " ميراندا " تحت وتتابع علينا الغرائب فتخرج علينا أخرى بمنتج من الحلوى الدانماركية اسمه " هاكونا مطاطا " ولكي لا نختار في النطق كتبت الشركة الذكية تحت العنوان " هاكونا مطاطا مش مهم إزاي تقولها. لكن المهم تاكلها !!"

• وهكذا أصبحت السلع العجيبة المستوردة وعلاماتها التجارية جزءا من مفردات لغتنا الدارجة وعنصرا مؤثرا في ذوقنا العام..

• ولا يقل عن ذلك خطورة في مجال تغريب بل وتخريب الذوق العام ومحو الشخصية المصرية ما تحمله واجهات عديد من المحلات التجارية من أسماء وشعارات أجنبية مكتوبة بحروف عربية وبلغة شوهاء (فرانكو أنجلو أراب) مثل السلام شوبنج سنتر للمحجبات وحلوانى البيك سوكريه والكوك دوور وبقالة إيه بى سى وجزارة لافاش كى رى!!

• ويتابع الإسفاف انتشاره كالوباء فتظهر عناوين محلات بلغة سوقية مقرزة في أرقى أحياء القاهرة مثل " مش حقولك " و" ايش جاب " و" سمن على عسل " و" آخر العنقود " ثم تتبعها محال المأكولات وما أكثرها " ركن المفاجيع " و" الفك المفترس " و" توم أند بصل " و" فول الجحش " و" كبابجى الفقير " والأدهى من ذلك كله تحول مكتبات كثيرة في شوارع وسط البلد إلى محلات لبيع الأحذية فصفت الأحذية بعناية في الفترينات بينما يقبع الخبز على الرصيف يغمره التلوث فى انتظار من يشتريه.

• إن التنمية العمرانية تنحرف بسرعة مخيفة إلى تنمية استهلاكية وتنمية للتخلف ونسير معصوبى العيون في طريق يخدعنا بإدعاءات التحضر والمعاصرة للعولمة ويربطنا بقيود تبعدنا عن التقدم الحقيقى وتغرقنا فى ثقافة " التيك أو اى " وما يتبعها من تغيير فى أنماط سلوك المجتمع بل وتقاليد وأخلاقه ولغته القومية فضلا عن إساءة توجيه اقتصادياته ومحاصرتها بالاستيراد والاستهلاك والإهلاك ، وهذا ترف لا نملك مقوماته ولا نقوى عليه !!

- **مجالات التنسيق الحضارى فى مفهوم المحليات :**
- ولكى تتكامل الصورة نلقى الضوء على مفهوم " التنسيق الحضارى " لدى إدارتنا المحلية ومدى اهتمامها بالمظهر الجمالى ورفع مستوى الذوق العام فى المدينة و" تنسيق الرصيف بحسن التوظيف " فقد خرجت علينا جريدة الأخبار فى الصفحة الأولى (بعدها الصادر ٢٢/١١/٢٠٠٠) بالعنوان الآتى وبالبنط العريض:
- **" المجلس التنفيذى لمحافظة القاهرة "**
- **" نصف الرصيف للياميش.... والآخر للمشاة "**
- وافق المجلس التنفيذى لمحافظة القاهرة على إتاحة الفرصة لمحلات بيع ياميش رمضان للخروج بمعرضاتهم إلى الرصيف بشرط عدم تجاوز نصفه على أن يخصص النصف الآخر للمشاة!!
- كما قرر المجلس (باركه الله) عدم تحصيل أى رسوم إضافية من هذه المحلات نظير ذلك وأصدر المجلس فى اجتماعه مساء أمس الأول برئاسة المحافظ قرارا بعدم إقامة موائد الرحمن إلا بترخيص من الحى، أما خيام الشيشة فلا يتم السماح بها إلا بموافقة المحافظ شخصيا (تحتها ثلاث خطوط) ، كما قرر المجلس توحيد لمبات الزينة على مآذن مساجد القاهرة ومنع الألوان التى لا تتناسب مع المساجد ومكانتها كما قرر المجلس تشكيل غرفة عمليات مركزية (يا للهول!!) لتلقى شكاوى المواطنين....
- انتهى قرارات محافظة القاهرة ولا تعليق !!

• تحديد المسئوليات وتوزيع الأدوار:

• من الواضح أن المشكلات التي تهبط بمستوى القيم الحضارية فى البيئة العمرانية والمعمارية فى المدينة المصرية فتحيل ما يبذل من جهود فى التغلب على تخلف التنمية إلى تنمية للتخلف ترتبط بأطراف ثلاث هى المعماري/ المخطط ورب العمل المسئول صاحب القرار ثم أفراد المجتمع المدنى المنتفعين بمشروعات العمارة والتنمية العمرانية:-

• أ – دور المعماري / المخطط :

• عندما يسيطر القبح والفجاجة على العمل المعماري ويهبط الذوق العام وتضطرب الصورة البصرية للشارع المصرى تشير أصابع الاتهام إلى المعماري والمخطط كمسؤولين عن هذه النتيجة كما لو كانت بأيديهما مقاليد الأمور ولديهما صلاحية اتخاذ القرار.

• إن المعماري فى مجتمعنا ليس صاحب الكلمة الأولى ولا حتى الأخيرة فيما يناط به من أعمال إذ لا يتعدى دوره أن يقوم بما يطلبه رب العمل أو صاحب القرار. وهو يحاول ما استطاع أن ينتج شيئاً ذا قيمة من خلال موقف قائم ولكنه نادراً ما يكون هو صانع الموقف أو مشتركاً فيه ومع ذلك فإن العمل المعماري عند إتمامه يصبح عنصراً فاعلاً فى التوازن البيئى رغم ضعف التقدير العام لهذا الدور.

• ومن الصعب إدعاء وجود آليات أو نظم يتم من خلالها خروج المشروع المعماري إلى حيز التنفيذ فالأهواء الفجة وضحالة الثقافة مع سيطرة الآراء السطحية المذبذبة للمنتفعين من أرباب العمل وأصحاب القرار والتي لا يمكن إغفال نتائجها الخطيرة هى التى توجه سير المشروعات المعمارية حتى تخرج إلى حيز الوجود.

• ومع ذلك فإن المعماري مسئول عن حالة الاغتراب والاضطراب التى يعانى منها الإنتاج المعماري فى بلادنا الآن!!

- ويبدو أننا نخلط في تفكيرنا بين منجزات العلم والتكنولوجيا وهى المتغيرات التى لا وطن لها لأنها ملك الجميع، وبين خصائص الثقافة وهى من الركائز المرتبطة بالبيئة والتراث والتاريخ بالمفهوم المادى والمعنوى.
- فالمعرفة العلمية واحدة بالنسبة للإنسانية جمعاء لا فرق بين علم اجتهد به أصحابه فى الشمال وعلم تلقاه آخرون وانتفعوا به فى الجنوب.. ولكن الثقافة مقوم وركيزة من ركائز الوجود لكل شعب نبتت فى بيئته وامتدت جذورها فى تراب أرضه وترعرعت مع مراحل تاريخه ولا يمكن أن تفرغ هذه الثقافة من مضمونها القومى.
- والعمارة فى رأى هى النتاج المتوازن المرهف والامتزاج الحساس بين أصالة الثقافة ومنجزات العلم والتكنولوجيا، ويجب أن يعكس الإبداع المعمارى خصوصية الثقافة بنفس القدر الذى يستجيب لعولمة العلم!!
- وقد تضافرت عدة عوامل وتراكمت على المدى الطويل فأوصلتنا إلى حالة التدهور المعمارى الذى نعانيه وغياب التناسق الحضارى الذى يعيه كل منا بدرجات متفاوتة، ورغم إدراكنا لخطورة الحالة الراهنة إلا أننا نشترك جميعا فى الجمود أمامها بلا حراك أو الوقوف لتحليلها وتشخيصها بلا فاعلية أو الانزلاق فى تيارها بلا مقاومة !!

• والمعماريون مطالبون اليوم ببحث أسباب التشرذم فيما بينهم، وظواهر الاغتراب والاضطراب في إنتاجهم ومراجعة المبادئ والشعارات المتداولة في ممارساتهم لكي يصلوا إلى حد أدنى متفق عليه من خلال الدراسة والحوار الموضوعي الجاد خارج مؤثرات الانبهار بكل ما هو مستورد من نظريات وتنظيرات وأن تتبلور اتجاهات فكرية واضحة تجسمها الخصوصية وتبرزها ثقافة الجماعة في مواجهة تيارات العولمة والاغتراب!!

• وللمعماري دور إعلامي وتثقيفي هام فيما يخص الحفاظ على مستوى معين من القيم الجمالية والخصوصية الثقافية في مشروعات التنمية العمرانية، وعليه في سبيل ذلك أن يوجه جزءا من رسالته الإبداعية لنشر ثقافة العمران بين المواطنين حتى يتحقق التلاقى والتفاهم بينه وبين المجتمع ويتلاشى سياج الجهل والتجاهل الذي يتفوق خلفه الناس في موقف سلبي ينم عن انعدام القدرة أو الرغبة لإبداء الرأي فيما يقوم حولهم من مشروعات !!

• ب- دور رب العمل (المالك أو المسئول صاحب القرار) :

• لا بد أن نقر بوجود وضع شاذ نعاني منه وهو أن العنصر الفاعل في تشكيل المنتج النهائي لمشروعات التنمية العمرانية بالإضافة إلى التفرد بتحديد مساراتها هو رب العمل وصاحب القرار وهو في النهاية يتحمل وزر صياغة الذوق العام في بيئة المدينة على هذه الصورة التي لا نرضاها. ولذلك ومن هذا الموقف الخطير، ولكي نصح الممارسات الخاطئة في مشروعات العامة، يجب أن يلتزم المسئول صاحب القرار باحترام ما سبق من جهود في دراسة تلك المشروعات والتي يكون قد تم وضعها في أطر استراتيجيات طويلة المدى، وخاصة أن مشروعات التنمية العمرانية لا يجب التعامل معها كمبادرات شخصية تتغير بتغير الأفراد وتخضع لأساليب الفرقة الإعلامية والظهور في دائرة الضوء على حساب المصلحة العامة.

• وعلى أرباب العمل من ملاك أو رسميين من أصحاب القرار أن يخففوا من الضغوط على أهل التخصص والخبرة وأن يعملوا على تحفيزهم للانطلاق المبدع فيتحمل المعماري والمخطط حينئذ كامل مسؤولياتهما تجاه المجتمع كما أنه على المسئولين عن إصدار التراخيص بإقامة المشروعات وتنفيذها في سياق التنمية العمرانية ألا يسمحوا بأي تجاوزات عن حدود التراخيص إنقاذاً للبيئة ولأرواح المواطنين. كما يجب أن تهتم قوانين البناء الموحدة بالقيم الجمالية على مستوى الأحياء وبانسجام الطرز أو الواجهات ومواد البناء والألوان على مستوى الشارع وبتنفيذ ما توصى به قوانين التنسيق الحضاري التي هي في الواقع ضابط الإيقاع للذوق العام ومعيار جودة البيئة ورفاهية حياة المجتمع.

جـ أفراد المجتمع المدني (مستثمرين ومنتفعين) :

• يتخذ أفراد المجتمع المدني من أرباب العمل والملاك أو المنتفعين - بمختلف أوضاعهم الطبقية - مواقف متباينة من التنمية العمرانية يغلب عليها السلبية ، سلبية الاستغلال بالنسبة للفصيل الأول وسلبية الجهل وغياب الوعي للفصيل الثانى.

• فلدى الفصيل الأول يسود مفهوم محدود للتنمية على أنها نشاط استثمارى تجارى فى مشروعات البناء والإسكان دون أدنى تقدير لما لها من آثار خطيرة فى توازنات البيئة العمرانية التى تحتوى حياة المجتمع وتؤثر فيه.

• أما الفصيل الثانى فلا يهمله من الأمر برمته إلا توفر أمكنة للسكنى أو مأوى للعيش فيه فالعمارة فى مفهومه احتياج طبيعى وأمر قدرى لا يخرج عن دائرة قضاء الحاجة ولا يحس بخطورة دورها فى تشكيل نوعية الحياة وذلك لغياب الوعي الكامل بمقولة: "إننا نبني البيت فيعود فيشكلنا كأفراد، ونبنى المدينة فتشكلنا كمجتمع!!".

• وهنا نصدق على صورة المجتمع المدني المتباين المواقف " لكل مجتمع العمارة التى يستحقها "، وبين الحضر الذى تشكله مشاريع التنمية الحضرية، والحضارة التى يجب أن يتطلع لها المجتمع المدنى شوط بعيد يجب أن يقطعه بجهد صادق وإصرار دؤوب ليتعلم كيف يعيش.

خاتمة:

• لقد عرضت صورة لا تكذب ولا تتجمل وفى قناعتى أن القدرة والرغبة فى التغيير للأحسن تبدأ دائما من القدرة على النقد الذاتى والتقييم الموضوعى.

• هذا وإن كان قد غيم على الصورة ظلال رمادية إلا أنها تدعو إلى أن تتكاتف قوى المجتمع بفصائله الثلاث لمجابهة تخلف التنمية دون الوقوع فى تنمية التخلف فتقبل المدينة على الحياة بوجه مشرق مع شروق الشمس عند الأفق، وسطوع الضوء فى نهاية النفق.....!!

أ.د/ يحيى الزينى

• الزمالك: فبراير ٢٠٠٤